في السابع من أيار الماضي نشرت (المدى) خبرا مفاده حصولها على وثيقة سرية سميت "خريطة الطريق العراقية". ولأمور كثيرة ارتأت هيئة التحرير أن لا تنشر الوثيقة، لعل أهمها وعد قطعناه لمن سربها للصحيفة أن لا ننشر منها إلا فقرات كانت مؤشرة بالقلم الفوسفوري، فضلا عن أن فقرات منها، ونسبة كبيرة من الأسماء التي شاركت في صياغتها، جاءت مغطاة بالحبر الأسود، في إشارة إلى عدم رغبة المصدر بمعرفة فحوى هذه الفقرات ولا تلك الأسماء، لحظة تسريب الوثيقة. كما أن مساحة حركة الصحيفة لا تسمح لنا بالاتصال ببعض من لهم علاقة بالموضوع. أضف إلى ذلك كله أسئلة كثيرة شغلتنا حينها، ولعل أهمها: لماذا (المدى)؟، أي لماذا اختار المصدر تسريبها لـ (المدى)، من غير أن نأخذ في اعتبارنا الأسباب التي ساقها المصدر لذلك. من هنا ركز خبرنا، ولأسباب بيّناها في الرسالة المفتوحة الموجهة إلى مستشار الأمن الوطني موفق الربيعي، على عزم متعددة الجنسية الانسحاب من العراق في نهاية العام الحالي، هذا فضلا عن شذرات منها، سمح لنا المصدر بنشرها.

الانسحاب الكبير

قراءة في خريطة الطريق العراقية

جمال العميدي

واليوم أصبحت الوثيقة متاحة، إذ نشرتها مجلة "الأهرام العربي" السبت الماضي، كما أن فقرات واسعة منها نشرت على موقع "العربية. نت"، في حين تداولت الصحافة العراقية الخطوط العامة للخريطة الأحد الماضي. فما هي خريطة الطريق العراقية؟ ومن أشرف على صياغتها؟ ما عناصرها؟ وما هو إعلان المبادئ الذي تضمنته؟

لجنة الحكماء

تتكون لجنة الحكماء التي صاغت خريطة الطريق العراقية من ٥٦ شخصية، نصفهم من العراق والنصف الآخر من خارجه. ومن أبرز الشخصيات العراقية فيها رئيس اللجنة ناجي طالب الذي كان رئيسا للوزراء ووزيرا للخارجية في عهد الرئيس العراقي الراحل عبد السلام عارف (عرض الأخضر الإبراهيمي، أثناء تكليف الأمم المتحدة له بالملف العراقي، عليه أن يتولى رئاسة العراق)، وفؤاد عارف وهو زعيم عسكري كردي معروف، وعبد الغني الدلي الوزير في العهد الملكي. وتضم اللجنة أيضا ٦ شخصيات سياسية، و٥ من رؤساء العشائر الرئيسية، و٥ شخصيات نسائية من بينهم الأميرة بديعة، وهي الوحيدة الباقية على قيد الحياة من الأسرة الهاشمية المالكة في العراق (صدر لها كتاب باسم "وريثة العروش")، فضلا عن عسكريين كبيرين سابقين أحدهما إبراهيم فيصل الأنصاري رئيس أركان الجيش العراقي الذي اعتقله صدام حسين عندما تولى السلطة. وللجنة عدد من المستشارين، بينهم قانونيان وخبيران في مجال الطاقة والاقتصاد، وأحد خبراء حقوق الإنسان.

أما الشخصيات الأجنبية والعربية التي أسهمت في صياغة الخريطة، فمن أبرزهم بابا الفاتيكان الراحل، والزعيم الجنوب إفريقي نيلسون مانديلا، والرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر، ورئيس الوزراء اللبناني الراحل رفيق الحريري، والأمير الحسن بن طلال ولي عهد الأردن، وعقيلة الرئيس المصري سوزان مبارك، ورئيس الحكومة اللبنانية السابق سليم الحص، والصحفيان المصريان محمد حسنين هيكل وثروت عكاشة. أما أمين عام اللجنة ومنسقها فهو السياسي العراقي د. عامر التميمي.

لقد احتاجت اللجنة أكثر من ثمانية أشهر لصياغة الخريطة نهائيا. وتشير المعلومات إلى أن التفكير في الخطوط العامة للخريطة بدأ في أثناء حرب إسقاط نظام صدام، لتقديم بديل لذلك النظام، بعد وجهت الحكومة الأسبانية دعوة لمائة شخصية عراقية مستقلة، للبحث في طرح حل سياسي للمسألة رعته وزارة الخارجية الأسبانية. وقد توجت المناقشات التي أجراها المدعوون بإصدار قرارات وتوصيات عرضت عبر مشاورات أوسع على شريحة واسعة من الرموز العراقية. ومن ذلك كله انبثقت مبادرة الحكمة العراقية . الدولية، التي تمخضت عنها في النهاية لجنة الحكماء ومستشاريها. وقدمت المبادرة إلى سيرجيو دي ميللو مبعوث الأمم المتحدة إلى العراق، قبل اغتياله في بغداد، ثم تواصلت المناقشات ليعلن عن تأسيس اللجنة في عهد الحاكم المدني بول بريمر. وبعد مغادرة بريمر العراق، وإعلان السيادة العراقية، اطلع الرئيس العراقي آنذاك غازي الياور على المبادرة، وتسلم ملف لجنة الحكماء، وتم تحديد مقر لها هو البلاط الملكي القديم.

وفي خطوة لاحقة عرضت الخريطة على شخصيات وقيادات وتيارات سياسية عراقية رفيعة، تعددت انتماءاتها بين الحكومة والمعارضة والجماعات الرافضة للاحتلال. كما وصلت الخريطة إلى ثلاثة من قادة دول الخليج العربي، من أجل أن تتولى دولة منهم رعاية إعلان الخريطة، بعد التنسيق مع لجنة الحكماء، ثم الاتفاق والتفاهم مع الحكومتين العراقية والأمريكية حول المشاركة في الإعلان.

ثم كلفت اللجنة سياسيا معروفا، أمريكيا من أصول عراقية، بإيصال الوثيقة إلى الحكومة الأمريكية. وقد وقع الاختيار على هذه الشخصية، التي غطي اسمها بالحبر الأسود، بسبب علاقته الطيبة مع كل الأطراف المهتمة بالقضية العراقية، كما أنه مقبول لدى الحكومتين العراقية والأمريكية والجماعات المعارضة للاحتلال، كما أنه خبير بالمنطقة كونه أستاذا للتاريخ في إحدى الجامعات الأمريكية منذ أكثر من ثلاث عقود. وقد تولى مهمة إيصال الخريطة إلى قسم العراق في دائرة التخطيط الستراتيجي للشرق الأوسط، وهو أقرب دائرة للرئيس الأمريكي بوش. وهكذا أصبحت الخطة بيد وزيرة الخارجية كونداليزا رايس ومستشار الأمن القومي ستيفن هادلي.

عناصر خريطة الطريق الأربعة

تقوم خريطة الطريق العراقية على أربعة عناصر أو بنود رئيسية، أولها ينص على "عقد مؤتمر للمصارحة والمصالحة العراقية . العراقية"، وثانيها يشير إلى "صياغة بروتوكول واتفاق تفاهم شرف مشترك". أما ثالثها فيقوم على "تقديم ديباجة وأسس قرار دولي جديد، يعدل القرار ١٥٤٦"، في حين يدعو رابعها إلى "تبني مشروع مارشال عالمي لإعمار العراق". ولتحقيق هذه الشروط ينبغي عقد مؤتمرين أولهما عراقي. عراقي يقر العنصرين الأول والثاني، والآخر عراقي. دولي يناقش العنصرين الثالث والرابع.

(١) مؤتمر مصارحة ومصالحة عراقي . عراقي

يقوم العنصر الأول للخريطة على ضرورة انعقاد مؤتمر عراقي بتاريخ محدد، يباشر بمناقشة جادة ومسؤولة من أجل وضع بنود اتفاق عراقي. عراقي، يكفل إخراج العراق من حالة الانقسام والاحتراب، ثم الاتفاق على حل سياسي سلمي يؤدي إلى تفاهم وتصالح عراقي جماعي مشترك.

(٢) بروتوكول واتفاق تفاهم شرف مشترك

العنصر الثاني يتحدث عن اشتراك الحكومة العراقية والقوى والأحزاب والحركات السياسية وكبار الشخصيات ومؤسسات المجتمع المدني والمرجعيات الدينية والعشائرية والاجتماعية المختلفة في صياغة بروتوكول واتفاق شرف عراقي مشترك، ينظم ويحكم ويرعى المرحلة الانتقالية، ويمهد الطريق السلمي والتفاهم والعمل الجماعي المشترك للمرحلة الدائمة، عبر تأمين استكمال إجراء انتخابات حرة ونزيهة، والاتفاق الجماعي على آليات انتخاب جديدة لا تقاطعها جهة، ولا تستثنى منها جهة، مدنا كانت أو جماعات أو أحزابا أو شخصيات عراقية، على أن لا يشمل البروتوكول مجرمي نظام صدام، والمدانين بالجرائم من المتعاونين معه فيما نسب إليهم. كما ينبغي للعراقيين جميعا المشاركة والمساهمة بنتائج الانتخابات بصيغة جديدة، وبناء تفاهمات جماعية حولها، والمشاركة جميعا بصياغة الدستور الدائم، وبتقاسم وتحمل المسؤوليات الرسمية والسياسية والشعبية التي تنتج عن هذه التفاهمات، من قبل كل القوى والأحزاب والشخصيات والمرجعيات العراقية التي أيدت وشاركت في الانتخابات، أو التي قاطعتها، أو التي لم يتسنَ لها المشاركة بها، والاتفاق جميعا على كل ذلك، وعلى الإسهام والمشاركة جميعا بباقي مراحل العملية السياسية الديمقراطية السلمية في العراق، واحترام نتائجها بكل نزاهة وحرية .

(٣) قرار جديد ينسخ القرار الأممي ١٥٤٦

بعد المؤتمر العراقي الذي يقر العنصرين الأول والثاني، ينبغي الدعوة إلى مؤتمر دولي يهدف إلى إعلان موقف عالمي يقدم قرارا جديدا ينسخ القرار الأممي ١٥٤٦، الحالي، كونه واقعا تحت شبهة الاحتلال، ليقوم بإلغاء كافة القوانين الحالية، ويضع القوة متعددة الجنسية تحت رعاية الأمم المتحدة واللجنة الخماسية الدولية، ويحولها إلى قوات حفظ للسلام. هكذا يتم التوصل إلى صيغة عراقية . دولية تؤكد استعادة العراق كامل سيادته واستقلاله وحريته، كما يدعم وينظم الحل العراقي . العراقي وبروتوكول تفاهم الشرف المشترك في مرحلته المؤقتة والدائمة. وينص القرار الأممي الجديد على السماح للدول العربية والإسلامية بإرسال قوات عسكرية إلى العراق، والإعلان رسميا عن قبول تدريب الشرطة والجيش العراقيين دون مواربة.

(٤) مشروع مارشال عالمي لإعمار العراق

تحرص لجنة الحكماء على أن يضمن المؤتمر العراقي . الدولي تأمين إعلان وإطلاق وتبني مشروع مارشال عالمي لإعمار العراق، وتأهيله روحيا وسياسيا من ناحية، والإسهام بإعماره اقتصاديا وماديا من ناحية أخرى. كما يتم تأكيد الالتزامات التي وعدت بها الدول المانحة من اتفاقات وعقود لدعم العراق والمشاركة في مشاريعه، وكذا إطفاء ديونه وإلغاء العقوبات المفروضة عليه وإسقاط التعويضات عنه، كي تكون ملزَمة بالوفاء بها وبما سبق أن وافقت وتعهدت به للعراق وللمؤسسات الدولية الضامنة.

يلي ذلك دعوة تلك الدول إلى الإسهام في مشروع مارشال عالمي لإعمار العراق، تشارك فيه قوى العالم القادرة كافة، دولا ومؤسسات عالمية وإقليمية، رسمية أو غير رسمية، عامة أو خاصة، وفي مقدمتها أمريكا وبريطانيا والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي واليابان والصين ودول منظمة آسيان ودول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية المقتدرة والدول القادرة في منظمة المؤتمر الإسلامي وغيرها. يضاف إلى ذلك دعوة الدول والشركات النفطية التي استفادت من الموارد والمدخولات الناتجة من زيادة أسعار النفط التي دفع العراق وشعبه وثروته النفطية ثمنها، للمشاركة بمشروع مارشال العراقي.

أما إعلان المبادئ الذي يشكل جزءا مهما من الخطة، فقد أعاد التذكير بفقرات الخريطة وخطوطها العامة، لكنه أشار إلى أن المبادرة ستكون المفتاح الرئيسي والأساسي الذي سيقود إلى التوافق والتفاهم والتعاون الجماعي عراقيا وعالميا، وبالتالي سيقود إلى بدء نزع فتيل الصدام العسكري الدامي بكل أشكاله في العراق، ووقفه كليا. ويسري ذلك على القوات متعددة الجنسيات في العراق وعلى القوات العراقية الوطنية الرسمية المسلحة وعلى قوات ومليشيات الأحزاب العراقية. وفي الوقت نفسه يسري ويغمد ويجمد استخدام سلاح المقاومة الوطنية العراقية المسلحة بكل أشكاله أيضا، ويعرّي ويفضح ويدين في الوقت نفسه منظمات وجماعات وممارسات الإرهاب والإرهابيين بكل إشكالها، ويحاصرها وينبذها ويعزلها كليا، وفي مقدمتها منظمات الزرقاوي والمتعاونين معه، وجميع ممارسات ومنظمات الخطف وقطع الرؤوس وتفخيخ السيارات والبيوت والأشخاص الانتحاريين. وسيساعد ذلك في خروج الجميع بسلام من هذا المأزق والمستنقع الدامي الذي يعيشه العراق، وسيستعيد الجميع وجههم الإيجابي وشرعية أوضاعهم وقبولهم عراقيا وعالميا.

الخريطة ومصباح علاء الدين

من إيجابيات هذه الخريطة أن اللجنة التي صاغتها تضم نسبة كبيرة من الفسيفساء العراقية، من غير أن تفوح منها رائحة الطائفية والقومية الشوفينية والتفرقة العنصرية. ولكن هذه الروح لا تمثل المشاعر التي برزت على السطح بعد انهيار الأبوية الصدامية التي كانت تكبح كل شيء خوفا لا اقتناعا. لذا لا يمكن للتعايش السلمي بين الفسيفساء العراقية أن يكون ناجزا بقرار يُفرض من جديد، بل بتفريغ شحناته ومعالجة أسبابه الموضوعية، وذلك كله يحتاج إلى الوقت. وهذه المشكلة وحلولها، بل خطوط حلها العامة، ظلت غائبة في الخطة، إذ لم نعرف، مثلا، لماذا ينبغي للأغلبية العراقية أن تتقبل هذه الخريطة، وما الذي تتوافر عليه الخريطة لكي تنجز ذلك، وكيف يمكنها أن تعالج الغلواء الطائفية التي تعصف بالبلد؟

كما أن عزل قوى الإرهاب، بشتى أشكالها في العراق، لا يعني حل المشكلة، اللهم إلا إذا اقتنعنا بالرأي الساذج الذي يقول إن الإرهاب وجد في العراق بسبب الاحتلال. فهناك فرق كبير بين أن نقول إن الإرهاب وجد الساحة المثالية للعمل في العراق، بعد انهيار الدولة ومؤسساتها بشكل كامل، ولا سيما الأمنية منها، وبين أن نقول إن الإرهاب نشأ في العراق بسبب الاحتلال. وسذاجة الرأي الثاني تقوم على تجزيء المشكلة المتعلقة بالإرهاب وعزلها عما حدث ويحدث في السعودية ولبنان والمغرب وقطر مثلا، وهي بلدان ابتليت بالإرهاب من غير أن تشهد احتلالا ما، لكنها محكومة من "أنظمة كافرة"، على حد تعبير الجماعات الجهادية. بل إن أية مقارنة بين أفغانستان والعراق، وقياس مساحة العمليات الإرهابية في البلدين وتشابه ظروفهما، كفيل بأن يحكم بأن من يقول بالرأي الثاني يفتقر إلى القدرة على رؤية المشكلة بكليتها، أو أن له مصلحة ما في طرح الأمر على هذا النحو. وإذا كنت مصيبا فإن محض تغيير عنوان القوات الأجنبية العاملة في العراق من قوات احتلال إلى قوات حفظ سلام لن يغير من الأمر شيئا. إذ ستجد الجماعات المتشددة دائما مبررات للنشاط المسلح. وكذا هو الحال إذا ما شاركت قوات عربية أو إسلامية في حفظ الأمن وتدريب القوات العراقية، إذ ستكون شريكة في دعم "قوات كافرة تحارب الجهاديين"، وبذا ستكون عونا "للاحتلال وأذنابه"، على حد تعبير الجماعات المسلحة. ثم لنتذكر أخيرا أن قرار تحويل قوات الاحتلال إلى قوات متعددة الجنسية كان قرارا أمميا، لكنه لم يغير في الأمر شيئا، لأن الجهاديين، ببساطة، لا تعترف بكل هذه القوى والمسميات، فهي تمثيلات "كافرة" مستهدفة من الظاهرة الإرهابية.

وهناك نقطة ثالثة تتعلق بأن التجربة العراقية بعد سقوط النظام أكدت بأن الشارع العراقي لن يمنح ثقته للسياسيين بسهولة ثانية، لأنه صار دائم الشك بكل المشاريع والخطط، وقليل الصبر، ومتعبا من كثرة الوعود. لقد تعلّمت الأغلبية العراقية أن تجد مؤامرة خلفَ كل شيء، فكيف يمكن أن تركن تلك الأغلبية إلى هذه الخريطة، وهي لا تكاد تعرف أيا من أولئك العراقيين الذين أسهموا في صياغتها؟ بل كيف يمكن أن نقنعهم بأن الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر، مثلا، يعمل لمصلحتهم لا لمصلحة أمريكا، بعد أن عجزوا عن العثور على أي أمريكي مخلص، شغل نفسه بقضيتهم، وبعد أن اقتنعوا بشكل كامل بأن مصالحهم لا يمكن أن تجتمع، بالضرورة، مع المصالح الأمريكية في سلة واحدة؟.

والغريب أن إعلان المبادئ ينص على أن الخريطة يمكن أن تكفل، بقدرة قادر، حل الملفات العالقة الآتية:

(١) الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وسائر القوات متعددة الجنسية التي ستنضوي تحت قيادة عالمية جديدة، ستتحول رسميا من قوات احتلال إلى قوات لحفظ السلام والاستقرار ولحماية العملية السياسية الديمقراطية الوليدة في العراق، حتى انتهاء مرحلة قيام وإجراء الانتخابات العراقية بكل مراحلها، تحت رعاية وقيادة الأمم المتحدة واللجنة الخماسية الدولية. وهذا التحول سيمنح جميع القوى الدولية الأخرى الترحيب والفرصة الشرعية للمساهمة والتعاون والوجود في العراق مع القوات متعددة الجنسيات، إذا احتاج العراق المستقل غير المحتل ذلك. وسيمنح هذا التحول في الوقت نفسه السمعة والمصداقية الجديدة والثقة العراقية والعالمية بايجابية التدخل الأمريكي . البريطاني الحربي في العراق، الذي خلص الشعب العراقي من النظام الصدامي الدكتاتوري وأعاد له الحرية، والذي قاده الرئيس الأمريكي بوش ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير. وفي الوقت نفسه سيمنح هذا التحول أسهما إيجابية لهما أيضا، في بلديهما وأمام الرأي العام في دولتيهما خاصة وفي العالم عامة .

(٢) سيمنح هذا التحول الرئاسة العراقية ممثلة برئيس الجمهورية وكذلك الحكومة العراقية ممثلة برئيس الوزراء كامل الشرعية والمصداقية والثقة عراقيا خاصة وعربيا ودوليا عامة، في حرصهما على استعادة كل سيادة واستقلال العراق، والمساهمة البارزة بنهجهما هذا في كسب المزيد من التأييد والترحيب الشعبي العراقي الداخلي الواسع لهما. وسيخلق حولهما ومعهما جسرا ومناخا من التفاهم والتعاون بينهم وبين باقي القوى والأحزاب والحركات السياسية العراقية المعارضة لهما سابقا، وسيسقط في الوقت نفسه شرعية استمرار أية معارضة أو مقاومة عراقية مسلحة تتصدى للقوات متعددة الجنسيات بوضعها الجديد أو للرئاسة وللحكومة العراقية وقواتها المسلحة الوطنية العراقية الرسمية بعد ذلك .

(٣) سيدفع هذا التحول أيضا جميع الأحزاب والقوى السياسية وغير السياسية العراقية المعارضة للاحتلال، بما فيها القوى الوطنية العراقية المسلحة، من المنضوية تحت مسمى المقاومة العراقية المسلحة للاحتلال، إلى وقف مظاهر معارضتهما وأنشطتهما المسلحة والسلمية على السواء، لأن العراق لم يعد محتلا رسميا أو واقعا تحت الاحتلال. وسيسهم ذلك في وقف مسلسل المواجهات الدموية المسلحة، وتنقية الأجواء السياسية العراقية، ومشاركة الجميع في دعم الأمن والاستقرار والمشاركة في العملية السياسية الديمقراطية السلمية بكل مراحلها .

(٤) سيمنح هذا التحول، في المقام الأول، الشعب العراقي بكل أطيافه الفرصة التي ينشدها من الاستقرار والأمن المنشودين، واستعادة عافيته وحياته الطبيعية من ناحية، والمشاركة الكبرى في بناء حاضره ومستقبله واختيار ممثليه الحقيقيين، في المساهمة الكبرى له في العملية السياسية الديمقراطية السلمية، وفقا لإرادته وتصميمه .

(٥) سيلقى هذا التحول وهذا القرار كل الترحيب والمساندة والدعم من دول العالم، حكومات ومؤسسات ومنظمات وأحزاب ومجتمعات مدنية وشعوب كافة، بما فيها دولنا العربية والجامعة العربية وبضمنها دول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك دولنا الإسلامية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وشعوبهم ومؤسساتهم وأحزابهم . وسيسمح هذا التحول للجميع بالإسهام والمشاركة بإرسال قوات متعددة الجنسيات دولية جديدة، بما فيها قوات عربية وخليجية وإسلامية إلى العراق، أو قبول تدريب ودعم القوات الوطنية العراقية المسلحة علنا ورسميا، إذا احتاج وطلب العراق وحكومته المنتخبة وبرلمانه وشعبه ذلك . وإذا كان الملف الخامس منطقيا، على فرض أن العاملين على صياغة الخريطة قاموا باتصالاتهم مع تلك الجهات، وتلقوا وعودا بحل قضاياه، فإن الملفات الأربعة الباقية ليست بالسهولة المفرطة التي طرحها إعلان المبادئ. إن أي مراقب لما يجري في العراق، بكل ملفاته الشائكة، التي أزعم أنها فاجأت الجميع حين لم يتوقعوها ولم يضعوا خططا لها، لا يملك إلا أن يستغرب هذه الثقة المفرطة بالخريطة التي ستحل كل شيء، كما لو كان القائمون على صياغتها يمتلكون مصباح علاء الدين، وأن العراقيين ليس عليهم إلا أن يناموا ليلا، ليستيقظوا في الصباح فيجدوا أن القوات الأجنبية صارت صديقهم الذي يقابلونه بالورود والرياحين، وأن المقاومة المسلحة قد ألقت أسلحتها بعد تحرر العراق الكامل، وأن الإرهاب الأجنبي سيحزم حقائبه ويجاهد في سريلانكا، وأن الشعب سيهتف من جديد "بالروح... بالدم" لسياسيي العراق وقادته، لينخرط الجميع في بناء العراق، ويطووا صفحة الماضي بكل آلامها.

ليس الأمر يا سادتي خاصا برؤيتي التشاؤمية. فالواقع يقول لي ببساطة إن خريطة الطريق العراقية مشروع جميل ينتمي إلى مدن الخيال التي لم أزرها أبدا لسوء الحظ. لكن الخيال كان وما زال الجمرة التي لا يملك الكثيرون سواها.

* خريطة الطريق العراقية تدعو لانتخابات جديدة تشارك فيها كل القوى بمساعدة الأمم المتحدة

* القوات الأمريكية والبريطانية تنضوي تحت قيادة عالمية جديدة لتتحول رسميا من قوات احتلال إلى قوات حفظ سلام برعاية أممية